

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦

بزيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد

~~~~~

نحن جابر الاحمد الجابر الصباح نائب امير الكويت وولي العهد  
بعد الاطلاع على المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ من  
الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ بتخصيص مبالغ  
لتعزيز الدفاع عن البلاد

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء مجلس الدفاع  
الاعلى ،

وعلى المرسوم الامرى رقم ١ لسنة ١٩٦٠ الخاص باعداد  
الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .

وافق مجلس الامة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه

#### مادة اولى

يؤذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطى العام للدولة  
مبلغ ٢٠٦٠٥٤٠٠٠٠٠ د . ك ( ثمانمائة وسبعة وسبعين مليوناً  
وأربعة وخمسين الفا ومائتين وستة دنانير ) . يضاف الى المبالغ  
المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد بموجب القانون رقم ٢٠  
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

#### مادة ثانية

يفوض مجلس الدفاع الاعلى في تخصيص المبالغ اللازمة  
لكل سنة مالية وذلك خلال سبع سنوات ابتداء من السنة  
المالية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ على أن يرحل ما لم يتم صرفه في كل سنة  
الى السنة التالية .

#### مادة ثالثة

يتولى مجلس الدفاع الاعلى توزيع المبلغ المخصص في كل  
سنة على الجهات المعنية بشئون الدفاع عن البلاد ، قفا  
لاحتياجاتها .

#### مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء — كل فيما يخصه —  
تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

نائب امير الكويت  
جابر الاحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : ٣٠ رجب ١٣٩٦ هـ  
الموافق : ٢٧ يوليو ١٩٧٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

لمشروع قانون

بزيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد

تقضي المادة ١٥٧ من الدستور بأن : « السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن امانة في عنق كل مواطن ، وهي جزء من سلامة الوطن العربي الكبير » واذ كانت سلامة هذا الوطن هي أسمى الأهداف وغاية الغايات ، ولما كان القيام بهذا الواجب المقدس يحتاج الى مال فقد صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ مخصصا مبلغ اربعمائة واثنين وعشرين مليون دينار تؤخذ من الاحتياطي العام للدولة لتعزيز الدفاع عن البلاد .

وقد سارعت الحكومة الى تنفيذ هذا القانون حتى تصل القدرة الدفاعية للبلاد الى الغاية المرجوة ، وقد تبين أن المبلغ المرصود بالقانون سالف الذكر لا يكفي لتحقيق الهدف المنشود، وان الوصول الى ذلك يقتضي أن يزداد هذا المبلغ .

ولتحقيق ذلك أعد مشروع القانون المرافق ونصت مادته الأولى على اضافة مبلغ ثمانمائة وسبعة وسبعين مليوناً وأربعة وخمسين الفا ومائة وستة دنانير الى المبالغ المخصصة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر تؤخذ من الاحتياطي العام للدولة .

ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على تفويض مجلس الدفاع الاعلى في تخصيص المبالغ اللازمة لكل سنة مالية وذلك خلال سبع سنوات ابتداء من السنة المالية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ فقد نصت المادة الثانية من مشروع هذا القانون على تفويض هذا المجلس في تخصيص المبالغ اللازمة لكل سنة مالية وذلك خلال سبع سنوات ابتداء من السنة المالية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ حتى يتم تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد في نفس المدة التي حددها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

وتضمنت المادة الثالثة من المشروع تردياً لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .